مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (39) العدد (4) 2017
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (39) No. (4) 2017

Handling Externalities of Tourism
The Possibility of Implementing Coase's Theorem

Dr. Tarafa Shuraiki *

(Received 22 / 6 / 2017. Accepted 13 / 7 / 2017)

□ ABSTRACT □

The goal of this paper is to define both positive and negative externalities of tourism sector. The researcher refers to the most common methods of dealing with external impacts of tourism. The paper studies the basic element of Coase's Theorem about transactions costs and the possibility of its implementation on tourism sector through a study of establishing a resort with external benefits in Lattakia.

The research tries to answer questions about the potential of reducing government intervention in handling external impact of tourism. As well, do the mechanisms proposed by Coase in his theorem allow for the handling of the external impacts of tourism? The papers reaches conclusions on the possibilities of applying the Coase Theorem and the accompanying limitations. The researcher advocates using government intervention tools rather than Coase Theorem mechanisms in the case of tourist activities in Lattakia, especially because of the consequences of the crisis.

Keywords: Economics of Tourism, Externalities of Tourism, Coase's Theorem.

* **Assistant Professor- Department Of Economics And Planning- Faculty Of Economics- Tishreen University-Lattakia-Syria.**

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (39) العدد (4) 2017
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (39) No. (4) 2017

الآثار الخارجية للسياحة وطرق معالجتها مع دراسة إمكانية تطبيق نظرية كوز

الدكتور: طرفة زكريا شريقي*

(تاريخ الإيداع 22 / 6 / 2017. قُبِل للنشر في 13 / 7 / 2017)

□ ملخّص □

يهدف هذا البحث إلى تحديد مفهوم الآثار الخارجية للسياحة بجانبيها الإيجابي والسلبي. ويعرض الباحث الطرق الأكثر شيوعاً لمعالجة هذه الآثار. وينتقل البحث إلى دراسة نظرية كوز حول تكاليف الصفقات فيشرح الأفكار الرئيسية المكونة لهذه النظرية، ثم يناقش إمكانية تطبيق آليات هذه النظرية على قطاع السياحة، من خلال دراسة لإقامة منتجع سياحي في مدينة اللاذقية يترافق مع وجود آثار خارجية إيجابية.

يحاول البحث الإجابة عن أسئلة حول إمكانية تقليل تدخل الدولة في معالجة الآثار الخارجية للسياحة، وهل تتيح الآليات التي اقترحها كوز في نظريته معالجة الآثار الخارجية للسياحة. ويصل البحث في الختام إلى مجموعة من النتائج حول إمكانيات تطبيق نظرية كوز والقيود المرافقة لذلك، ويبين الباحث أفضلية استخدام أدوات التدخل الحكومي على آليات نظرية كوز في حالة الأنشطة السياحية في اللاذقية وخاصة بسبب تبعات الأزمة.

الكلمات المفتاحية: اقتصاديات السياحة – الأثار الخارجية للسياحة – نظرية كوز.

* مدرس – قسم الاقتصاد والتخطيط – كلية الاقتصاد – جامعة تشرين–اللاذقية – سورية.

مقدمة:

شهد القطاع السياحي نمواً متزايداً على مستوى العالم منذ النصف الثاني من القرن العشرين. واتفقت الأدبيات الاقتصادية المتنوعة على أن لقطاع السياحة آثاراً واسعة مباشرة على الاقتصاد القومي. وهنالك الكثير من الدراسات التي تشير إلى ارتباط إيجابي بين تطور السياحة والنمو في البلدان النامية والمتطورة على حد سواء.

لكن بالمقابل فإن السياحة يمكن أن تولد مجموعة من الآثار الخارجية Externalitiesحيث من الطبيعي أن يتأثر كيان اقتصادي أو أية بيئة طبيعة أو اجتماعية سلباً أو ايجابياً بالنشاط السياحي. وتفترض الآثار السلبية وجود آليات للحد منها قدر المستطاع. كما أن وجود الآثار الإيجابية يقتضي العمل على تعزيز هذه الآثار ما يؤدي إلى تعظيم المنافع على مستوى المجتمع ككل.

وبشكل عام فإن وجود المنافع الخارجيّة External Benefits (EB) أو التكاليف الخارجيّة External Costs (EC) يجعل نظام السوق غير قادر على تحقيق التخصيص الكفء للموارد أو كما يسمى التخصيص الأمثل، والذي يتحقق عندما تتعادل المنافع الحديّة الاجتماعيّة Marginal Social Benefits (MSB) مع التكاليف الحديّة الاجتماعيّة Marginal Social Costs (MSC)[1].

مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة البحث فيأنه، ورغم تطور الآليات المختلفة المتبعة لمعالجة الآثار الخارجية للسياحة، فإن المعالجة تتم غالباً من خلال التدخل المباشر للدولة. والسؤالان اللذان يستدعيان الإجابة:

- هل يمكن التقليل من الحاجة إلى تدخل الدولة في معالجة الآثار الخارجية للسياحة؟
- هل تتيح الآليات التي شرحها كوز في نظريته معالجة الآثار الخارجية للسياحة؟

أهمية البحث وأهدافه:

يستمد البحث أهميته من الدور المهم الذي يلعبه القطاع السياحي على المستوى الدولي والمحلي. حيث أن دراسة الآثار الخارجية للسياحة تشكل مجالاً واسعاً للبحث، وخاصة فيما يتعلق بآليات وطرق التعامل مع هذه الآثار بجانبيها الإيجابي والسلبي. والنقطة المهمة في هذا البحث هو محاولة بيان إمكانية تطبيق أساليب غير تقليدية في معالجة الآثار الخارجية للسياحة، من خلال دراسة إمكانية استخدام الآليات التي اقترحها رونالد كوز في نظريته، وهو أمر غير متداول في الأدبيات العربية.

ويهدف البحث بناء على ما سبق إلى:

- تحديد مفهوم ومجال الآثار الخارجية للسياحة.
- توضيح الطرق الأكثر شيوعاً للتعامل مع الآثار الخارجية للسياحة.
- توضيح الآليات المقترحة من قبل كوز في التعامل مع الآثار الخارجية.
- دراسة إمكانية الاستفادة من نظرية كوز في معالجة الآثار الخارجية للسياحة.

---

[1] **حيث: MSC = MEC + MPC، وأن: MSB = MEB + MPB علم أبأن: MSB = MSC أيأن شرط الكفاءة يتحقق عندما: MEB : تشير إلى المنفعة MPB: تشيرإلى المنفعة الحديّة الخارجيّة التي تعود على الأفراد الآخرين من استهلاك أو إنتاج الوحدة الأخيرة. MEC : تشير إلى التكلفة التي يتحملها الآخر MECالحديّة الخاصة أو بمعنى آخر المنفعة التي يستمدها المستهلك المباشر من الوحدة الأخيرة. MPC : تشير إلى التكلفة التي يتحملها المنتج المباشر في سبيل إنتاج آخر وحدة من الإنتاج MPCونتيجة لإنتاج الوحدة الأخيرة أو استهلاكها. (سلعة / خدمة).**

فرضية البحث:

يقوم البحث على فرضية أنه:

-يمكن الاعتماد على أسس نظرية تكاليف الصفقات في معالجة الآثار الخارجية للسياحة.

منهجية البحث:

اعتمد البحث على المنهج الوصفي في عرض جوانب الظاهرة المدروسة، كما اعتمد الباحث أسلوب المقابلة غير المنظمة للوقوف على مدى تقبل المستفيدين للآليات المقترحة. وكأي بحث في مجال السياحة واجهت الباحث صعوبات في الحصول على إحصائيات وخاصة فيما يتعلق بالاستثمار السياحي.

الدراسات السابقة:

توجد دراسات عديدة تعنى بالآثار الخارجية للسياحة إذ قدم Tribe[2] في عمله الشهير "اقتصاديات السياحة والترفيه" عرضا مفصلاً للعوامل الخارجية المؤثرة في قطاع السياحة، مبيناً البيئة التنافسية للقطاع والعوامل المؤثرة على كل جانب (اقتصادي-سياسي-اجتماعي) بالتفصيل. ومن الدراسات المهمة أيضاً دراسة Brandano[3] التي درست بالتفصيل الآثار الخارجية للسياحة في إيطاليا، باعتبار إيطاليا واحدة من أكبر الدول المستقبلة للسياح، وهدف البحث إلى تقصي العلاقة بين السياحة والآثار الخارجية على البلد المضيف، وتوصل البحث إلى وجود آثار ليست قط إيجابية وإنما سلبية، وحاول البحث تقديم حلول عن طريق التدخل الحكومي. أما دراسة Hojan و Hiscok[4] فتعد الأولى في مجال محاولة تطبيق نظرية كوز من خلال دراسة حالة فشل إحدى المهرجانات البريطانية العريقة في الحصول على تأمين بمبلغ محدود (وتبعا لذلك أوقف المهرجان) مع العلم أن عوائد المهرجان على المجتمع المحلي كانت مرتفعة. وتوصل الباحث إلى إثبات صحة تنبؤات نظرية كوز ولكنه بالمقابل وجد صعوبة في تطبيق الحلول المقترحة في النظرية على أرض الواقع. نشير أخيراً إلى دراسة مهمة لكل من Lai و Lorne[5]درست إمكانية وحدود نظرية كوز في تحقيق التنمية المستدامة، وقام هذا البحث بعرض آليات نظرية كوز بأوجه متعددة مبيناً كيفية الاستفادة من هذه الآليات في تحويل الآثار السلبية إلى آثار إيجابية.

استفاد هذا البحث من الدراسات السابقة المذكورة أعلاه سواء في بناء الجانب النظري للبحث أو محاولة بيان إمكانية تطبيق نظرية كوز، ويختلف هذا البحث عن البحوث السابقة بأنه يدرس بيئة أكثر تعقيداً وأقل نمواً مما، والدراسة هذه هي من أوائل الدراسات العربية، إن لم تكن الأولى، التي تحاول الربط بين نظرية كوز والقطاع السياحي.

[2] **Tribe J.: The Economics of Leisure and Tourism, Butterworth-Heinemann, Oxford 1999.**

[3] **Brandano M. G.: Evaluating Tourism Externalities in Destinations: The Case of Italy, Doctorate Thesis, Università degli Studi di Sassarim, Italy, 2014.**

[4] **Hojan D. and Hiscock J: Interpreting Suboptimal Business Outcomes in Light of the Coase Theorem: Lessons from Sidmouth International Festival, "Tourism Management", Vol. 31, UK, 2010.**

[5] **Lai L. and Lorne F.: The CoaseTheorem and Planning for Sustainable Development, the Town Planning Review, Nr. 77(1), UK, 2006.**

النتائج والمناقشة:

1-الآثار الخارجية للسياحة:

إن معظم الأنشطة الاقتصادية المتضمنة عقد صفقات يتم من خلالها تزويد أحد الأطراف بالسلع والخدمات من قبل طرف آخر، ستؤدي إلى التأثير على طرف ثالث بشكل أو بآخر. وإذا أمكن تسعير هذه التأثيرات نقداً، فإنه يمكن أن نطلق عليها مصطلح الآثار الاقتصادية الخارجية[6]، ونعني بذلك أنها خارج الصفقات الأولية التي تمت في السوق. وإذا استخدم المصطلح القانوني المعياري، فإن هذه الآثار قد تكون جيدة أو سيئة. أما بالمفهوم الاقتصاديفالمهم هو المساهمة الصافية لهذه الآثار الخارجية في الرفاه الاقتصادي زيادةً أو نقصاناً[7]. ونجد في الأدبيات المتعلقة في الاقتصاد السياحي تقسيمات عدة للآثار الخارجية للسياحة، وسيعتمد البحث على تقسيم هذه التأثيرات إلى أربعة أقسام:

-آثار اقتصادية للسياحة.

-آثار سياسية للسياحة.

-آثار اجتماعية – ثقافية للسياحة.

-الآثار البيئية للسياحة.

1-1 -الآثار الاقتصادية للسياحة:

تعتبر السياحة الدولية صادرات غير منظورة، وعليه فإنه يترتب عليها تدفقاً للنقد الأجنبي إلى البلد المقصد، الأمر الذي ينعكس على الميزان التجاري وميزان المدفوعات. وكأي قطاع تصديري فإن تدفق العملة الأجنبية ينعكس إيجابياً على مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني. وهذا الانعكاس يتمثل في أن هذه العملية تستمر، إذ يعود جزء من الإيرادات المتحققة للحكومة والشركات السياحية والأفراد ليدخل في عجلة الاقتصاد الوطني. ويمكن تقسيم أهم أوجه التأثير الاقتصادي للسياحة إلى سبع مجموعات رئيسية[8]:

-توليد الدخل.

-خلق فرص للعمالة في قطاع السياحة والقطاعات الاقتصادية المرتبطة بها.

-تشكيل مصدر للتحصيل الضريبي، مما يرفع عوائد الدولة المتحصلة من الضرائب.

-التأثير على ميزان المدفوعات، على اعتبار السياحة الداخلة شكلاً من أشكال التصدير.

-تحسين البنية الاقتصادية للمناطق التي تنشط فيها السياحة.

-تسجيع المبادرة الاقتصادية في المجال السياحي.

-الآثار الاقتصادية السلبية التي قد ترافق النشاط السياحي (الآثار الخارجية السلبية)

ويتوقف المدى الذي يمكن أن تحققه هذه الآثار على عومل مختلفة، من أهمها[9]:

-طبيعة المنشأة السياحية ومدى قدرتها على جذب السياح.

---

[6] لمزيد من التفصيل أنظر:

عثمان، سعيد عبد العزيز: *قراءة في اقتصاديات الخدمات والمشروعات العامة*، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000.

[7] Bull A.: *The Economics of Travel and Tourism*, Addison Wesley Longman Publications, Second Edition, Australia 1997, P. 172.

[8] Vanhove N.: *The Economics of Tourism Destinations*, Elsevier Butterworth-Heinemann Publications, Oxford 2005, P. 169.

[9] Ibid, PP. 169-170.

-حجم وطبيعة الإنفاق السياحي، إذ إن الأثر الإيجابي للسياحة على باقي قطاعات الاقتصاد يفترض وجود سائحين لديهم القدرة على الإنفاق على شراء الهدايا والتذكارات، الخ...

-مستوى التطور الاقتصادي في المقصد السياحي.

-حجم القاعدة الاقتصادية في المقصد السياحي.

-الدرجة التي يدور فيها إنفاق السياح في الاقتصاد الوطني. حيث أن أي إنفاق سياحي يترتب عليه سلسلة أخرى من الإنفاق (تأثير المضاعف).

-مدى قدرة المقصد السياحي على التكيف مع مشكلة الموسمية في القطاع السياحي.

من الشائع في السياحة، أن يتم التمييز بين الآثار المباشرة وغير المباشرة للسياحة، والجدول الآتي يبين الآثار الاقتصادية للسياحة على المستوى الدولي:

جدول (1) المساهمة الاقتصادية للسياحة على المستوى الدولي (بالأسعار الحقيقية)

	العالم (مليار دولار، أسعار حقيقية لعام 2016)	2013	2014	2015	2016
1	صادرات الزوار	1260.1	1321.9	1365.7	1401.5
2	المساهمة المباشرة لقطاع السياحة والسفر في الناتج المحلي الإجمالي	2064.8	2160.5	2235.9	2306.0
3	تأثيرات نهائية أخرى (غير مباشرة ومُحفّزة: سلاسل الإمداد المحلية)	2050.9	2165.4	2240.0	2317.0
4	الاستثمار الرأسمالي	702.7	742.2	782.4	806.5
5	المساهمة الإجمالية لقطاع السياحة والسفر في الناتج المحلي الإجمالي *	6742.7	7062.6	7373.3	7613.3
6	الأثر على العمالة (بالألف): المساهمة المباشرة لقطاع السياحة والسفر في العمالة	102,915	104,618	106,796	108,741
7	المساهمة الإجمالية لقطاع السياحة والسفر في العمالة	270,374	277,230	286,181	292,220

المصدر: WTTC*: Travel and Tourism Economic Impact 2017 (World)*, World Travel and Tourism Council Publications, UK 2017, P.8

*تشمل المساهمة الإجمالية لقطاع السياحة والسفر في الناتج المحلي الإجمالي مجموع كل من المساهمة مباشرة لقطاع السياحة والسفر في الناتج المحلي الإجمالي وتأثيرات نهائية أخرى (غير مباشرة ومُحفّزة: سلاسل الإمدادالمحلية) والاستثمار الرأسمالي والإنفاق الحكومي والسلع المستوردة من الإنفاق غير المباشر.

نلاحظ من الجدول السابق الأهمية الكبيرة لقطاع السياحة على المستوى الدولي سواء تمت الدراسة من جانب الناتج المحلي الإجمالي أم من جانب العمالة. والنقطة الأهم تتمثل في الآثار غير المباشرة التي تحدثها السياحة في الاقتصاد حيث بلغت المساهمة الإجمالية للسياحة والسفر في الناتج المحلي الإجمالي الدولي في العام 2016 مبلغاً قدره 7613,3 مليار دولار أي بزيادة 330% عن المساهمة المباشرة. وينطبق الأمر ذاته على مساهمة السياحة والسفر الإجمالية في العمالة الدولية، إذ تزيد المساهمة الإجمالية للسياحة في العمالة عن المساهمة المباشرة بنسبة 269% (الأرقام لعام 2016).

1-2-الآثار السياسية للسياحة:

ينظر إلى السياحة على أنها وسيلة لتعزيز الحوار والتفاهم والسلام بين الشعوب. وأدرجت الأمم المتحدة السياحة كأداة لـ "تحويل عالمنا"[10] في إطار خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

ولكن الواقع في أحيان كثيرة يكون بعيداً عن هذه النظرة المثالية، حيث أن عدد السياح المسافرون لمسافات طويلة من بلدٍ إلى بلد يزداد سنوياً، ويؤدي هذا الانتقال وخاصة من البلدان المتطورة إلى البلدان النامية إلى اتصال مباشر بين أفراد من خلفيات ثقافية، ونمط حياة، ومستويات معيشة مختلفة. وعندما تكون هذه الفوارق كبيرة فإن العواقب السياسية قد تكون شديدة[11].

ويعتقد بعض المفكرين أن السياحة الدولية فرضت نوعاً من الاستعمار الجديد، إذ أن السياحة الدولية، في حالات عديدة، تأخذ القوة من المستوى المحلي والإقليمي وتركزها في يد الشركات متعددة الجنسيات. وهذه الشركات تفاوض عادة على المستوى الوطني (بمعنى أنها ليست معنية بالمجتمع المحلي ومطالبه)، وتتوقع الشركات متعددة الجنسيات أن تقوم الحكومة بحل أي مشكلات تواجهها، أو يتم سحب الاستثمارات. كما أن الاستثمار السياحي قد يخلق مشاكل من نوع آخر، تتمثل في أن الوظائف الإدارية العليا، ذات المداخيل الأكبر، تتركز في أيدي الأجانب، مع بقاء الوظائف الدنيا في أيدي المواطنين المحليين. وهذا يقود إلى مشاكل وردود فعل سلبية وخاصة من الطبقات الفقيرة[12].

أما السياحة الداخلية فإنها تلعب دوراً في كقوة لتعزيز الشعور الوطني، والاعتزاز بالإرث الثقافي والحضاري. وهي تؤدي إلى التقاء أشخاص من مستويات معيشية وثقافية واجتماعية تبدو متشابهة،الامر الذي يساعد في تعزيز التواصل والاندماج بين أفراد المجتمع.

1-3-الآثار الاجتماعية والثقافية للسياحة:

بدأ الاهتمام بالآثار الاجتماعية والثقافية للسياحة على الدولة المضيفة منذ زمن غير بعيد، واهتم المخططون وعلماء الاجتماع بشكل متزايد بهذه الآثار.إذ أن أثر المحاكاةDemonstration Effect، الذي ينجم عن السياحة المتزايدة التي تنقل في كثير من الأحيان قيماً مختلفة، قد يؤدي إلى ضرر كبير للمجتمع المحلي المضيف. فالاستياء من الترف الذي يعيشه السائح الأجنبي، وارتفاع معدلات الجريمة، وتعاطي المخدرات، والدعارة، هي بعض من النتائج التي قد يتحملها المجتمع المضيف بسبب السياحة، دون أن نغفل بالمقابل عن الجوانب الإيجابية المتمثلة في محاربة الفقر وزيادة مشاركة المرأة وما إلى ذلك[13].

وينطبق الشيء نفسه فيما يتعلق بالسياحة الثقافية، فهي قادرة أن تكون ذات نفع للمجتمع المحلي، لكنها بالمقابل قد تساهم في الإضرار بالأصول الثقافية (الأماكن الأثرية مثلاً) التي تولد السياحة أساساً. وإذا كانت الحكومات قد سعت دائماً لتعزيز السياحة الثقافية، مستندة بذلك إلى الآثار الإيجابية المترافقة معها، فإن الهيئات الثقافية والجهات المعنية بحفظ التراث قد بدأت تنشط لوضع ضوابط معينة للاستفادة من التراث الثقافي في السياحة[14].

---

[10] قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم A/RES/70/1تاريخ 25 أيلول 2015، حول *تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030*، الفقرات: 8-9، 12-ب، 14-7، 33.

[11] Archer B. et al.: *The Positive and Negative Impacts of Tourism*, IN: Theobald W F. (Editor): *Global Tourism*, Third Edition, Elsevier Inc., Burlington, USA, 2005, P.85.

[12] Ibid, P.86.

[13] من أهم وأوائل المؤتمرات التي عقدت لدراسة الآثار الاجتماعية للسياحة، مؤتمر منظمة السياحة العالمية حول الآثار الاجتماعية للسياحة الذي عقد في مانيلا عام 1997. انظر التقرير:

WTO: *The Social Impact of Tourism*, Final Report, World Tourism Leaders' Meeting, Manila 1997.

[14] Du Cros H. and McKercher B.: *Cultural Tourism*, Second Edition, Routledge Publication, Abingdon, Oxon, Uk, 2015, P.27.

وتجدر الإشارة إلى أن العديد من المشاكل الثقافية والاجتماعية المرتبطة بالسياحة ترتبط بدرجة وكثافة النشاط السياحي. وعلى الرغم من صعوبة قياس العلاقة بين الكثافة السياحية وعدم الرضا للمجتمع المضيف، فإن العديد من الدراسات[15] تؤكد عدم وجود الرضا.

1-4-آثار السياحة على البيئة الطبيعية:

إن التنمية السياحية المكثفة المفتقرة إلى التخطيط الجيد، تؤثر على البيئة الطبيعيّة للمقصد السياحي. وفي مناطق كثيرة ساهم الانتشار غير المخطط للمنشآت السياحية من فنادق ومطاعم، وعدم الاهتمام بالناحية الجمالية العمرانية، في تشويه حقيقي للمناظر الطبيعية، ففي هذه الحالات يراعي المصممون المعماريون حاجات السائح على حساب البيئة المحيطة وهذه الآثار لا تقتصر على المناظر فحسب، إذ تتعداها إلى تلويث البيئة بالمخلفات الضارة. يضاف إلى ذلك ما يتسبب به السياح من ضغط على مرافق المياه والكهرباء، ووسائل النقل المختلفة التي تلوث الهواء. كما أن السلوك المهمل للسائحين أنفسهم قد يكون مشكلة بيئية بحد ذاته، من حيث تعديهم على الطبيعة ورمي المخلفات، الخ..

لذا يزداد التركيز على مفهوم التنمية السياحية المستدامة Sustainable Tourism Development الذي يأخذ بعين الاعتبار مجموعة من العوامل ومنها الناحية البيئية، ووفقاً لمنظمة السياحة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة البيئي:" يجب على السياحة أن تستخدم بشكل أمثل جميع الموارد البيئية التي هي العنصر الأساسي في التنمية السياحيّة. وأن تصون أيضاً التفاعلات البيئية الأساسية، وتساعد في الحفاظ على الموارد الطبيعية والتنوع الحيوي"[16].

2-معالجة الآثار الخارجية للسياحة:

كيف يمكن معالجة الخلل الذي ينجم عن وجود الآثار الخارجية في قطاع السياحة؟ يعتبر هذا السؤال من الأسئلة المعقدة التي تواجه الباحثين في مجال الاقتصاد السياحي، ويعود السبب إلى تشعب وتعقد العلاقات التشابكية بين قطاع السياحة والقطاعات الأخرى. وتقسم الحلول عادة إلى حلول تستند إلى نشاط القطاع الخاص، وحلول تقوم بها الدولة. كما أن معالجة الخلل تختلف في حالة الآثار الإيجابية عنها في حالة الآثار السلبية. سنعرض في الفقرات الآتية بشكل مختصر الطرق الأكثر شيوعاً في معالجة مشكلة الآثار الخارجية والتي تعتمد على الاستيعاب الداخلي Internalization، ووفقاً لما يعرف باسم ضريبة بيجو The Pigouvian Tax، وهي ضريبة تفرض على العوامل المسببة للآثار الخارجية البيئيّة (الضرر البيئي) كحافز لتجنب أو تخفيف هذا الضرر[17]. وأخيراً يقترح البحث آلية لمعالجة الآثار الخارجية من خلال الاعتماد على نظرية كوز، مع محاولة بيان إمكانية الاستفادة من نتائج النظرية كنقطة بدء للتفكير في إقامة منتجع سياحي في محافظة اللاذقية، دون الحاجة إلى دعم مباشر من الحكومة.

[15] **Archer B. et al.:** ***The Positive and Negative Impacts of Tourism*****, op. cit, P.90.**
[16] **UNEP–UNWTO:** ***Making Tourism More Sustainable – A Guide for Policy-makers,*** **UNEP– UNWTO Joint Publication, Geneva, 2005. P.11.**
[17] **Organization of Economic Co-operation and Development OECD:** ***Glossary of Statistical Terms*****, OECD Publications, Paris 2007, P 590.**

2-1-معالجة الآثار الخارجية وفقاً لنموذج الاستيعاب الداخلي وضريبة بيجو[18]:

أحد الحلول الشائعة هو دمج الأطراف المعنية في الآثار الخارجية، وعليه القيام باستيعاب داخلي لكل من التكاليف والمنافع الناجمة عنها. حيث يتضح أن نظام السوق الحر سوف يقوم بتوفير كميات أقل من الاحتياجات الحقيقيّة لأفراد المجتمع والتي تتماشى مع اعتبارات الكفاءة في حالة الأنشطة السياحية التي يصاحب إنتاجها أو استهلاكها منافع خارجيّة. الأمر الذي يستلزم تدخل الدولة لتصحيح هذا السلوك. ومن الوسائل المناسبة في حالة وجود الآثار الخارجية الإيجابية تدخل الدولة من خلال تحفيز أفراد القطاع الخاص على زيادة الإنتاج بما يتماشى مع متطلبات الكفاءة من خلال منح الإعانات والإعفاءات الضريبيّة سواء للخدمات المنتجة أو لمستلزمات الإنتاج أو للأصول الثابتة.

أما بالنسبة للأنشطة السياحية التي يصاحب إنتاجها تكاليف خارجيّة فإن الكميّة التي يمكن لنظام السوق توفيرها للأفراد، سوف تكون عندها التكاليف الاجتماعيّة أكبر من تكاليفها الخاصة و بالتالي سوف تكون تلك الكميات أكبر من الكميات التي تتماشى مع اعتبارات الكفاءة، الأمر الذي يستلزم ضرورة تدخل الدولة لترشيد السلوك الحر للأفراد من خلال العديد من الوسائل و الأساليب، و من بين هذه الوسائل فرض ضريبة تصحيحيّة (ضريبة بيجو) لهذا السلوك، تسمح هذه الضريبة برفع سعر السوق ليتعادل مع التكاليف الحديّة الاجتماعيّة و من ثم يتحقق التخصيص الكفء للموارد.

2-2-استخدام نظرية كوز حل مقترح لمعالجة الآثار الخارجية في السياحة:

لم يستخدم كوز في عرضه مصطلح نظرية، ولكن أفكاره الواردة في مقالته أصبحت تعرف بنظرية كوز، وأول من أطلق هذه التسمية هو جورج ستيغلر الحاصل أيضاً على جائزة نوبل في الاقتصاد، ونبين فيما يلي أهم أفكار النظرية وإمكانية تطبيقها في قطاع السياحة.

2-2-1-نظرية كوز في التكاليف الاجتماعية:

وفقاً لما توصلت إليه نظرية كوز، فإنه من الممكن الوصول إلى تخصيص أمثل للموارد من خلال التفاوض الطوعيبين الأطراف صاحبة المصلحة.وقد عرض كوز هذه النتيجة في مقالته الشهيرة "مشكلة التكلفة الاجتماعية"[19]، التي درس فيها دور النظام القانوني، وخاصة ما يعرف بحقوق الملكية، في الحالات التي تحدث فيها آثار خارجية. إن المفاهيم الأهم التي وردت في مقالته تلك، وفينظريته التي قدمها عام 1937 حول تأسيس الشركات في الاقتصاد الحر القائم على المنافسة[20]،كانت حول التكاليف التعاقدية (تكاليف الصفقات)، وقد استحق كوز على أعماله هذه جائزة نوبل في الاقتصاد عام 1991. وتكاليف الصفقات التي استطاع كوز بمساعدتها أن يبين آلية تأسيس الشركات، هي التكاليف المرتبطة بإبرام العقد وتكاليف المفاوضات، وما إلى ذلك. هذه التكاليف التي يجب أن تُأخذ بعين الاعتبار عند اتخاذ قرار الإنتاج، وفي حالة ارتفاعها النسبي (أي التكاليف)، فإنه من الممكن أن يتعرقل التبادل في السوق.

---

[18] نعرض هنا باختصار لهاتين الطريقتين نظراً لشيوعهما. لمزيد من التفصيل انظر:

Boyra J.et al.*: Arguments in Favor of Taxing Tourism: The Lanzarote Case Study*, "Tourismos", Vol. 7, Nr.2, Greece 2012, PP. 401-415.

Piga c.: *Pigovian Taxation on Tourism*, Loughborough University- Economics Department Discussion Papers, UK, 2006, PP. 3-13.

[19] Coase R.*: The Problem of Social Cost*, "The Journal of Economics and Law", Vol. 3, University of Chicago 1960. http://www.jstor.org/stable/724810(آخر زيارة للموقع 1 حزيران 2017).

[20] Coase R.: *The Nature of Firm*, "Economia", Vol. 4, No. 16. (Nov., 1937), pp. 386-405.http://onlinelibrary.wiley.com/doi/10.1111/j.1468-0335.1937.tb00002.x/full (آخر زيارة للموقع 1 حزيران 2017).

وقد انتقد كوز في أعماله آلية تصحيح الآثار الخارجية التي كانت مقبولة بين المفكرين الاقتصاديين في وقته، والتي تستند إلى أراء المفكر الاقتصادي بيجو.فبحسب كوز، إن الآلية المقترحة من قبل بيجو قد تؤدي إلى تعسف السلطات الإدارية الحكومية في تحديد قيمة الضريبة، أي عدم عدالة الضريبة المطبقة، وأشار في الوقت ذاته إلى أن مشكلة الآثار الخارجية ذات طبيعة ثنائية، فإذا تسبب A بضرر لـ B، فإن إزالة الضرر عن B ستسبب ضرراً لـ A، والسؤال هو هل يجب ترك A أو B ليسبب الضرر للآخر؟ وما هو السبيل الأفضل لتحقيق أقصى منفعة كلية (وهي منفعة A وB معاً)[21].

ولتوضيح فكرته عرض كوز مثالاً افتراضياً[22]، بوجود مربي ماشية يترك أبقاره ترعى على أرض تعود ملكيتها لجاره المزارع الذي يجمع حصاده من الحبوب فيها. وتقوم الأبقار بتخريب أرض المزارع أثناء الرعي، والمشكلة أنه كلما أراد مربي الماشية زيادة توريد اللحوم إلى السوق من خلال زيادة حجم القطيع فإن كمية أكبر من محاصيل الحبوب ستتعرض للتلف. إن اختيار المجتمع بين إنتاج اللحوم أو الحبوب يتوقف على التكاليف والإيرادات الحدية باعتبار وجود طرف مستفيد وطرف متضرر. ويشرح كوز فكرته بمثال رقمي كالآتي:

جدول (2): مثال رقمي حول نظرية كوز

عدد الأبقار في القطيع	الخسائر السنوية من الحبوب المحصودة (دولار)	الخسارة الحدية الناجمة عن إضافة بقرة واحدة للقطيع (دولار)
1	1	1
2	3	2
3	6	3
4	10	4

المصدر: بتصرف بالاستناد إلى R. Coase*: The Problem of Social Cost, ... , P. 2*.

وافترض كوز، أن تكلفة إقامة سياج بين الأرضين تبلغ 9 دولارات سنوياً، وأن مربي الماشية مسؤول قانوناً عن الخسارة التي يتحملها المزارع، وتكون التكاليف الإضافية التي يتحملها مربي الماشية لزيادة القطيع من 2 إلى 3 هي ثلاثة دولارات، وإذا أراد الزيادة إلى أربعة رؤوس فإنه من الممكن أن يقرر إقامة سور بكلفة تسعة دولارات بدل تحمل تكاليف التعويضات البالغة 10 دولارات، وتكون التكلفة الحدية في هذه الحالة صفراً. وإذا كانت أرباح المزارع 12 دولاراً وتكاليفه 10 دولارات، فإن أرباحه تساوي دولارين. وفي حالة مباشرة مربي المواشي عمله للتو (بقرة واحدة)، ودفع تعويضاً للمزارع قدره دولاراً واحداً، فإن المزارع يحصل على 11 دولاراً من بيع الحبوب ودولاراً واحداً كتعويض من مربي المواشي. وإذا رأى مربي المواشي أنه من المجدي بالنسبة له زيادة القطيع إلى 2، فإن إجمالي التعويضات التي سيدفعها ستكون 3 دولارات، ولن تتغير أرباح المزارع. وهنا تظهر إمكانية التعاقد، بحيث يتوقف المزارع عن عمله مقابل حصوله على تعويض يتجاوز الدولارين.

[21] **Coase R.*: The Problem of Social Cost*, op. cit., P. 2.**

[22] **نعرض في هذا البحث (بتصرف) النقاط الرئيسية للمثال التي تساعد لاحقاً في خدمة فكرة البحث، لتفصيل أكثر حول مثال كوز يمكن العودة للمقال المذكور.**

وبالمقابل فإنه إن لم يكن من الممكن إبرام الصفقة بين المزارع ومربي المواشي، وتوجب على مربي المواشي دفع التعويضات (دون التمكن من إيقاف إنتاج الحبوب)، فإن هذا سوف يؤدي إلى كمية عناصر إنتاج قليلة نسبياً في قطاع تربية المواشي وكثيرة نسبياً في قطاع الزراعة. ولكن في حالة السماح بعقد الصفقة بين الطرفين صاحبي المصلحة، عندها فقط يمكن تجاوز الحالة التي تتجاوز فيها خسائر الحبوب الإيرادات الحدية لتربية المواشي[23].

وبين كوز أنه في حالة نظام قانوني لا يتطلب دفع تعويضات فإن توزيع الموارد لن يتغير. وبافتراض أن حجم القطيع ثلاث أبقار فإن المزارع سيكون مستعداً لدفع ثلاثة دولارات لتخفيض القطيع إلى بقرتين، وخمسة دولارات لتخفيضه إلى بقرة واحدة، وستة دولارات لوقف تربية المواشي في الحقل المجاور. إذاً، القيمة التي سيتحملها مربي المواشي لزيادة قطيعه من بقرتين إلى ثلاث، هي 3 دولارات. ولن تتغير النتيجة النهائية، التي تعتمد على القيمة الإضافية للإنتاج، إن كانت هذه الدولارات الثلاثة هي تكلفة زيادة القطيع أو المبلغ الذي سيتلقاه المربي من المزارع للتخلي عن البقرة الثالثة. فإذا تجاوزت القيمة الدولارات الثلاث فإن الإنتاج من الحبوب سوف يزداد بغض النظر إن كان يتوجب على مربي المواشي أن يدفع تعويضاً عن الأضرار[24].

يمكن إذا صياغة نظرية كوز بالشكل الآتي: إذا كانت حقوق الملكية محددة بدقة، ويمكن نقلها بدون تكاليف صفقات، فإن تخصيص الموارد لا يعتمد على التوزيع الأول لحقوق الملكية. وحتى تكون هذه الفرضية صحيحة يجب أن نقبل شرط المنافسة الكاملة، بالإضافة إلى غياب آثار الدخل.

بالطبع، فإن كوز قد أخذ بعين الاعتبار التناقضات الناجمة عن قبول الفرضيات السابقة، وفي المقالة المذكورة يشير إلى فكرة أنه في حالة كانت تكاليف الصفقات كبيرة جداً (على سبيل المثال عند وجود مصانع تلوث مساحاتٍ مسكونة بعدد كبير من الأفراد) فإنه من الواضح أن نظاماً قائماً على تدخل مباشر من قبل الدولة سيكون أكثر فعالية وكفاءة. ولكنه يشير أيضاً إلى أن الاقتصاديين ورجال السياسة يخطؤون في كثير من الأحيان في تقدير التكاليف المرافقة للتنظيم الحكومي للمشكلة، وبالتالي يستسهلون الحل القائم على التدخل المباشر للدولة، يقول كوز: "توجد تكاليف لكل الحلول، وليس هنالك من سبب يدعو للافتراض بأن التنظيم الحكومي مطلوب بسبب أنه لم يتم التعامل بشكل مناسب مع المشكلة من قبل السوق أو الشركة. إن النظرة المُرضية للسياسة (المتبعة) يمكن أن تأتي فقط من الدراسة المتأنية للآلية الفعلية لمعالجة السوق والشركات والحكومات لمشكلة الآثار الضارة."

لا بد من الإشارة إلى أن حل مشكلة الآثار الخارجية بالاستعانة بنظرية كوز ينتقد كثيراً من ناحية الظروف التنظيمية بالإضافة إلى ذلك يجادل منتقدوه بأنه من النادر جداً أن نتمكن من تقدير الأضرار الناجمة، مثلاً، عن انبعاث أحد الغازات الضارة. وفي الواقع فإنه من السهل أن نحدد المصدر المتسبب بالضر، ولكن من الصعوبة بمكان تحديد المجموعة المتضررة. فمثلاً، إن قطع الأشجار في غابات الأمازون يؤدي إلى تدهور البيئة المعيشية لسكان المناطق المحيطة، ولكنه يؤدي أيضاً إلى تغيرات مناخية.

2-2-2-تطبيق نظرية كوز على قطاع السياحة:

خلافاً لأسلوب الاستيعاب الداخلي عبر الضرائب التصحيحية لبيجو، لمتحظ نظرية كوز باهتمام الباحثين لصعوبة تطبيقها من جهة، وتعذر إمكانية القياس الكمي في بعض الحالات. رغم وجود بعض الدراسات التي استفادت بشكل كبير من المفاهيم النظرية التي طرحها كوز، ووصلت بناءً عليها على نتائج هامة حول تطوير قطاع السياحة

[23] **Coase R.*: The Problem of Social Cost*, op. cit., PP. 4-5.**
[24] **Ibid, P. 6.**

على المستوى المحلي على الأقل، ومن هذه الدراسات دراسة Hojmanو Hiscock[25]التي جرت في بريطانيا ودراسةBrandano[26] التي تمت في إيطاليا.

ولدراسة إمكانية استخدام نظرية كوز للوصول لحل أمثل للآثار الخارجية، سنناقش إمكانية إقامة منتجع سياحي في مدينة اللاذقية، آخذين بعينالاعتبار ظروف الأزمة التي تولد عنها:

1- السياحة داخلية (المستهلك هو مواطن سوري).

2- وجود طلب سياحي مستقر في المدينة رغم الظروف الأمنية والاقتصادية،حيث سجلت فنادق اللاذقية 151845 نزيلاً في عام 2016 وهو رقم مساوي تقريباً لما تحقق عام 2015 (انخفاض بنسبة 0.4%)[27].

في البداية، لا بد من الأخذ بعين الاعتبار الطبيعة المتشعبة لقطاع السياحة، حيث أن التبادلات تتم في أسواق متعددة كسوق الخدمات الفندقية والرحلات المستأجرة والإطعام، الخ...، ولذلك سنقبل في تحليلنا اللاحق القيود الآتية لنتمكن من عرض المثال المقترح للمناقشة:

1- الآثار المتحققة هي آثار إيجابية (في هذه الحالة نبدأ التحليل بأن المستفيد يدفع للمستثمر، والنتيجة النهائية تحمل إعادة توزيع للثروة كما في حالة الآثار الخارجية السلبية).

2- الآثار الإيجابيةالخارجية تنجم عن الاستثمار لمرة واحدة في المنطقة السياحية.

3- المستثمر من القطاع الخاص (لنتمكن من استبعاد استخدام أدوات الحكومة في عملية التأسيس).

4- الأثر الخارجي المدروس، هو زيادة الحركة السياحية في المحافظة، والتي بدورها تؤدي إلى زيادة إنفاق السياح على السلع والخدمات في المحافظة.

5- المستفيدون من الآثار الخارجية الإيجابية هم الشركات السياحية ومنشآت الإطعامفقط (المسجلة لدى غرفة السياحة)، ونستبعد بذلك الآثار الخارجية على الشركات الأخرى وعلى المجتمع المحلي، وذلك تجنباً للتشابكات في التحليل.

6- هناك تناقص في المنافع الحدية للمستفيدين مع تزايد حجم الاستثمار في المنتجع، وهذا يتوافق مع أسس النظرية الاقتصادية.

7- من المنطقي أن هذا التحليل هو تحليل قَبْلي، أي أنه سابق لاتخاذ القرار بالاستثمار.

عند تحليل آلية التعامل مع إقامة هذا المنتجع وفق آلية كوز، فإننا نكون قد قبلنا مسبقاً الافتراضات التي انطلق منها، وخاصة فيما يتعلق بالتحديد الدقيق للحقوق بما فيها حقوق الملكية. وبناء على نظرية كوز يمكن أن نكون أمام طريقتين للتعامل مع المشكلة:

أ- لن تترافق عملية إنشاء المنتجع مع مطالبات من قبل المستثمر تجاه الشركات السياحية المستفيدة.

ب- سيطالب المستثمر الشركات السياحية المستفيدة من قيام المنتجع بتقديم الدعم، وهذه الحالة تشبه المثال الذي شرحناه أعلاه حول تربية المواشي والزراعة.

---

[25] **Hojan D. and Hiscock J*: Interpreting Suboptimal Business Outcomes in Light of the Coase Theorem: Lessons from Sidmouth International Festival*, "Tourism Management", Vol. 31, UK, 2010. PP. 240-249.**

[26] **Brandano M. G.: *Evaluating Tourism Externalities in Destinations:…*, op. cit., PP. 13-15.**

[27] **تصريح مدير السياحة في اللاذقية لصحيفة الوحدة المحلية العدد 8820 تاريخ 20 شباط 2017، متوفر على الانترنت على الرابط التالي: http://wehda.alwehda.gov.sy/node/414758 (تاريخ آخر زيارة للموقع 1 حزيران 2017)**

في الحالة الأولى:

النظرية: حيث تنتفي إمكانية عقد الصفقات بين الأطراف صاحبة المصلحة فإن المستثمر سيقوم بإنشاء المنتجع بالحجم المناسب له، وهو الحجم الذي تتساوى عنده التكلفة الحدية مع الإيراد الحدي (والذي يساوي السعر بحسب افتراضات النظرية). وإذا كانت لهذه المنتجع مساهمة فعلية ملحوظة في تنشيط الحركة السياحية في المحافظة، وانعكس هذا الأمر إيجابياً بشكل واضح على الشركات السياحية، فإن هذه الشركات لن تمانع نظرياً في تخصيص جزء من إيراداتها لتوسيع المنتجع، على اعتبار أن التوسيع سيصب في النهاية في مصلحتها.وإذا وجد المستثمر حينها أن تكلفة الفرصة البديلة للاستثمار في المنتجع هي الأقل فإنه سيخصص مواراداً لتوسيع المنتجع.

أما الحالة الثانية:

النظرية: تفترض إلزام الشركات السياحية المستفيدة بدفع مبلغ محدد عن كل توسع في الطاقة الاستيعابية للمنتجع (سرير) باعتبارها جهة مستفيدة، فإن هذه الشركات ستدفع للمنتجع للتوسع إلى الحد الذي يصبح عندها مبلغ المطالبة أكبر من الإيراد الحدي للشركات السياحية الناجم عن توسع المنتجع، وعندها، ستكون لهذه الشركات مصلحة في الدفع للمستثمر للتوقف عن التوسع.

لتوضيح الفكرة لنفترض الجدول (3)، الذي يبين أرباح المستثمر وأرباح قطاع السياحة الناجمة عن إقامة المنتجع السياحي[28].

جدول (3) إيرادات المستثمر والشركات السياحية في حالة إقامة المنتجع السياحي

حجم المنتجع (سرير)	إيرادات المستثمر	الإيرادات الحدية للمستثمر	إيرادات الشركات	الإيرادات الحدية للشركات	الدفع لتوسيع المنتجع (الحالة الثانية)
100	2000	2000	1200	1200	400
200	3000	1000	1600	400	400
300	3500	500	1900	300	400
400	3600	100	2100	200	400
500	3500	100-	2300	200	400
600	3200	300-	2500	200	400
700	2000	1200-	2600	100	400

المصدر: أرقام افتراضية بغرض التحليل.

في الحالة الأولى، وفي حالة قيام المستثمر ببناء منتجع سياحي بسعة 400 سرير. والتوسع في بناء المنتجع إلى 500 سرير، سيترافق مع خسارة مقدارها 100 بالنسبة للمستثمر، مع زيادة في الأرباح للشركات في القطاع بمقدار 200، وهذا يفسح مجالاً للمفاوضات وتحقيق توزيع أفضل للموارد.

في الحالة الثانية، سيتوجب على الشركات العاملة في السياحة أن تدفع 400 وحدة نقد مقابل كل 100سرير إضافي في المنتجع. فإن المستثمر سيحدد حجم المنتجع عند 600 سرير، حيث أن التوسع إلى 700 سرير سيجع التكاليف الحدية أعلى من الإيرادات الحدية. وعند التوسع من 500 سرير إلى 600 سرير (وفق الحالة الثانية) فإن

[28]يعاني الباحث في مجال السياحة تحديداً مشكلة في الحصول على البيانات الكمية وخاصة فيما يتعلق بالعلاقة إشغال –إيراد، حيث تكون الأرقام إجمالية وتختلف الأرقام الحقيقة للمداخيل عن التسعيرات الرسمية، وعن الأرقام التي تفرض عليها المطارح الضريبية.

المستثمر سيحقق دخلاً إضافياً مقداره 100 وحدة نقدية، وستخسر الشركات 200 وحدة. ويمكن عندها للشركات أن تصل إلى اتفاق مع المستثمر يعظم أرباحها المشتركة عند مستوى 500 سرير.

وبهدف الإجابة عن سؤال مدى تقبل الجهات المستفيدة لأي من الحالتين اللتين تم عرضهما، تم إجراء مقابلات غير منتظمة Unstructured Interviews تقوم على أساس المقابلة المفتوحة للمعنين في 20 منشأة سياحية في اللاذقية (5 شركات سياحة وسفر، 15 مؤسسة إطعام) تضمن لقاء المعنيين في هذه المنشآت (تمت المقابلة مع نصف المدروسين عبر الهاتف)، وقد واجهت الباحث صعوبات في إجراء المقابلات أدت إلى الاكتفاء بالعدد المدروس، وأهم هذه الصعوبات[29]:

- صغر الحجم والقدرة المالية للمنشآت الموجودة في اللاذقية (باستثناء الفنادق الكبرى باعتبارها منافساً وليس مستفيداً).
- عدم وجود (وعدم الحاجة أحياناً) لكادر إداري متخصص بسبب صغر حجم الأعمال وظروف الأزمة.
- النتيجة لما سبق عدم وجود تخطيط مستقبلي وبالتالي صعوبة تفهم المعنيين لأهمية الإجابة على أسئلة قبليّة حول إقامة منتجع.

ضمن التحفظات والقيود السابقة،يمكن تسجيل الملاحظات الأولية الآتية:

في الحالة الأولى:

لم تلاقي فكرة قبول المطالبة من قبل المستثمر أية قبول من قبل المستفيدين المحتملين. وكانت الرؤية تقوم دائماً على مبدأ المعاوضة المباشرة، بمعنى أن المبحوثين لم يقبلوا فكرة الدفع مقابل عائد متوقع. كما أن الصفقات تشكل عبئاً إدارياً متمثلاً بالبيروقراطية، وعبئاً مالياً مباشراً وغير مباشر.

في الحالة الثانية:

تم التعامل مع المطالبة بإلزام الشركات بدفع مبلغ محدد عن كل توسع في الطاقة الاستيعابية كضريبة تعسفية. وبالتالي تحقق إجماع أيضاً في رفض الفكرة، والتأكيد على التعامل معها كضريبة.

الاستنتاجات والتوصيات:

- العنصر الأساسي في نظرية كوز هو غياب التكاليف التعاقدية (تكاليف الصفقات) وهي التكاليف التي تتحملها الأطراف للوصول إلى العقد النهائي. وفي حالتنا المدروسة فإن تكاليف الصفقات سترتفع مع زيادة عدد الشركات المستفيدة من إقامة المنتجع. وفي كافة الأحوال فإن تكاليف الصفقات في حالة كون المستفيدين من المنتجع هم فئة محدودة من شركات الأعمال السياحية، ستكون محدودة أيضاً.
- إذا كانت الفئة المستفيدة أوسع كإعادة تأهيل والترويج لموقع سياحي أثري كأوغاريت، حيث ستتوسع قائمة المستفيدين لتشمل بشكل أو بآخر المجتمع المحلي. وكلما كبرت القاعدة المستفيدة كلما زادت احتمالية الحاجة لتدخل الدولة للوصول إلى حل قائم على أساس نظرية كوز، أي حل يقوم على مساهمة المستفيدين غير المباشرين من المشروع بدعمه، وهذه حالة ستضطر الحكومة إلى لحظها واعتمادها عند إعادة الإعمار، خصوصاً مع وجود ضغط كبير على الموارد[30].

[29] الأمر منطقي ضمن ظروف الأزمة، وهو مجال مفتوح للباحثين الاقتصاديين والإداريين لدراسة واقع المنشآت السياحية في ظل الأزمة وآليات دعمها.

[30] حول حالات مشابهة أنظر:

-لتخفيف العبء الإداري والمالي على الإدارات الحكومية، يمكن أن تلعب النقابات وأيضاً المنظمات غير الحكومية دوراً في الوصول إلى تخفيف نفقات التعاقد بما يضمن مساهمة المستفيدين، ويصح هذا الأمر إذا كانت مشاركة المستفيدين في هذه المنظمات والنقابات إلزامياً، حيث أن المشاركة الإلزامية تسهل وتسرع عملية اتخاذ القرار الجماعي. وفي المرحلة القادمة يمكن أن تلعب غرف السياحة واتحاد غرف السياحة دوراً مهماً في القيام بعبء تنظيم الاستثمار السياحي بحيث يتحمل المستفيدون من الاستثمارات الجديدة جزءاً من تكاليف الاستثمار، ويساعد في ذلك إلزامية الانتساب إلى الغرف[31] (رغم عدم وجود نص واضح يمكن من إلزام المؤسسات السياحية بالمساهمة المالية بما يتناسب مع الآليات المذكورة في هذه الفقرة).

-يجب الانتباه إلى أن إلزامية الانتساب تثير إشكالية تقييد عمل السوق الحر، ومشاكل تتعلق بهوية الشركات الأعضاء، بالإضافة إلى إمكانية التعسف في تقدير المبالغ المطلوبة خصوصاً إذا ركزت آليات التصويت القرار في يد الشركات الكبرى.

-تبقى آليات التدخل الحكومي هي الأسلم والأكثر قبولاً لإدارة وتوجيه الاستثمارات السياحية، وإعادة تخصيص الموارد في قطاع السياحة والسفر، وعليه لا نقبل إمكانية اعتماد نظرية كوز كآلية محتملة للتنظيم الذاتي لقطاع السياحة في سورية دون التدخل الحكومي، وخاصة في ظل ضعف القدرة المالية والإدارية للمنشآت السياحية وتعقد ظروف القطاع السياحي في ظل الأزمة، بالإضافة إلى تعقد آليات إبرام الصفقات وارتفاع تكاليفها.

المراجع:

1- تصريح مدير السياحة في اللاذقية لصحيفة الوحدة المحلية العدد 8820 تاريخ 20 شباط 2017، متوفر على الانترنت على الرابط التالي: http://wehda.alwehda.gov.sy/node/414758 (تاريخ آخر زيارة للموقع 1 حزيران 2017)

2- عثمان، سعيد عبد العزيز: *قراءة في اقتصاديات الخدمات والمشروعات العامة*، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000.

3- قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم A/RES/70/1 تاريخ 25 أيلول 2015، حول *تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030*

4- Archer B. et al.: *The Positive and Negative Impacts of Tourism*, IN: Theobald W F. (Editor): *Global Tourism*, Third Edition, Elsevier Inc., Burlington, USA, 2005.

5- Boyra J. et al.: *Arguments in Favor of Taxing Tourism: The Lanzarote Case Study*, "Tourismos", Vol. 7, Nr.2, Greece 2012.

6- Brandano M. G.: *Evaluating Tourism Externalities in Destinations: The Case of Italy*, Doctorate Thesis, Università degli Studi di Sassarim, Italy, 2014.

7- Bull A.: *The Economics of Travel and Tourism*, Addison Wesley Longman Publications, Second Edition, Australia 1997.

8- Coase R.: *The Nature of Firm*, "Economia", Vol. 4, No. 16. (Nov., 1937), pp. 386-405.http://onlinelibrary.wiley.com/doi/10.1111/j.1468-0335.1937.tb00002.x/full (آخر زيارة للموقع 1 حزيران 2017)

Pawlicz A.: ***Destination Promotion as an Example of Cooperation between Private and Public Sector: Medium Baltic Cities Case*****, "Scientific Journal of Service Management", Vol. 1, Szczecin 2007, PP. 257-266.**

[31] **التعليمات التنفيذية للقانون رقم /65/ لعام 2002 الصادرة بقرار وزير السياحة رقم /41/ تاريخ 2003/3/9 المادة /7/**

9- Coase R.*: The Problem of Social Cost*, "The Journal of Economics and Law", Vol. 3, University of Chicago 1960. http://www.jstor.org/stable/724810 (آخر زيارة للموقع 1 حزيران 2017)

10- Du Cros H. and McKercher B.: *Cultural Tourism*, Second Edition, Routledge Publication, Abingdon, Oxon, Uk, 2015.

11- Hojan D. and Hiscock J: *Interpreting Suboptimal Business Outcomes in Light of the Coase Theorem: Lessons from Sidmouth International Festival*, "Tourism Management", Vol. 31, UK, 2010.

12- Lai L. and Lorne F.: *The CoaseTheorem and Planning for Sustainable Development*, The Town Planning Review, Nr. 77(1), UK, 2006.

13- Organization of Economic Co-operation and Development OECD: *Glossary of Statistical Terms*, OECD Publications, Paris 2007.

14- Pawlicz A.: *Destination Promotion as an Example of Cooperation between Private and Public Sector: Medium Baltic Cities Case*, "Scientific Journal of Service Management", Vol. 1, Szczecin 2007.

15- Piga c.: *Pigovian Taxation on Tourism*, Loughborough University- Economics Department Discussion Papers, UK, 2006.

16- Tribe J.: *The Economics of Leisure and Tourism*, Butterworth-Heinemann, Oxford 1999.

17- UNEP–UNWTO: *Making Tourism More Sustainable – A Guide for Policy-makers*, UNEP– UNWTO Joint Publication, Geneva, 2005.

18- Vanhove N.: *The Economics of Tourism Destinations*, Elsevier Butterworth-Heinemann Publications, Oxford 2005.

19- WTO: *The Social Impact of Tourism*, Final Report, World Tourism Leaders' Meeting, Manila 1997.

20- WTTC*: Travel and Tourism Economic Impact 2017 (World)*, World Travel and Tourism Council Publications, UK 2017.